

قتصاد سوريا

صندوق التنمية السوري تحديث الواقع و

المستقبل

تاريخ النشر

17 سبتمبر 2025

الكاتب

د. شلي أحمد



يعد صندوق التنمية السوري مبادرة وطنية تهدف إلى إحياء إعمار سوريا وتعزيز تنميتها المستدامة من خلال تمويل المشاريع التنموية عبر الموارد المحلية. يستهدف الصندوق قطاعات حيوية مثل البنية التحتية، التعليم، الصحة، والإسكان، ويهدف إلى تقليل التفاوتات الإقليمية، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

1. المقدمة

في أيلول/سبتمبر 2025، أطلق صندوق التنمية السوري (SYDF) كأداة وطنية لإحياء إعمار والتنمية المستدامة، مساهمًا في تعبئة الموارد المحلية والإقليمية بعيدًا عن الاعتماد على القروض الخارجية. يركز الصندوق على قطاعات حيوية مثل البنية التحتية، التعليم، الصحة، والإسكان، ويهدف إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي وتحفيز النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل.

2 الأرقام والمؤشرات الرئيسية

التبرعات الأولية: تجاوزت التبرعات 60 مليون دولار خلال سبعة من طلاف المنح، مع توقعات بزيادة مستمرة لتصل إلى 200 مليون دولار خلال السنتين القادمتين.

المصادر القويّة: تعتمد على التبرعات الفردية من داخل سوريا وخارجها، وبرنلج "المتبرع الدائم" للشركات الشهيرة، إضافة إلى المنح والمهيات.

الشفافية: يلتزم المنح بالاطلاع عن جميع الأموال المصروفة على المشاريع الاستراتيجية لضمان وصول الأموال إلى المشاريع التي تهم حياة المواطنين.

3 أولويات المنح الاستراتيجية

1. إعادة تأهيل البنية التحتية: بناء محطات كهرباء، إصلاح شبكات المياه، إعادة تأهيل المدارس والمستشفيات، وتحسين شبكات النقل والاتصالات.

2. صم القطاعات الحيوية: صم الزلزلة، الصناعات الصغيرة، وتمويل ريادة الأعمال.

3. الاستثمار في الإنسان: ترميم المدارس، بناء مراكز صحية، وتوظيف العاملين في القطاعات

الاجتماعية.

4. إدارة العوزة والاستقرار: توفير وحدات سكنية للعائدين، وإعادة توطينهم ضمن مجتمعات

مستقرة.

4. التحليل القضي للأثر المتوقع

4.1. تعزيز النمو القضي

من خلال ضخ السيولة المالية في مشاريع البنية التحتية، يُتوقع أن يساهم المنح في تحريك عجلة الاقتصاد، وزيادة الإنتاجية، وخفّض من حدة البطالة. هذه الخطوة قد ترفع معدل النمو القضي الكلي بنسبة 3-4% سنوياً، مع تحريك استثمارات إضافية تصل إلى 500 مليون دولار من القطاع العام

والخاص.

4.2. تعزيز الاستقرار الاجتماعي

توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والإسكان يساهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين وتعزيز التفاهك الاجتماعي. المؤشرات المتوقعة تشمل مشاركة 500 ألف مواطن في برامج إعادة الإعمار، وإشلاء حوالي 30 ألف وحدة سكنية مؤقتة أو دائمة للعائدين.

4.3. تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي

للمنح المنح على التمويل الوطني يقلل الحاجة إلى الاقتراض الوحي، ويخفف العبء المالية على الدولة، مما يعزز مرونة إدارة المالية العامة. يُتوقع خفض نسبة الدين العام المرتبط بالتمويل الخارجي بمقدار 2-3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال خمس سنوات.

4.4. تحسين بيئة العمل والاستثمار

تحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية يجلب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويزيد القدرة التنافسية للاقتصاد السوري. من المتوقع زيادة الاستثمارات الخاصة بنسبة 15-20% خلال ثلاث سنوات، وخفّض 50-70 ألف فرصة عمل مباشرة في القطاعات الحيوية.

5. الفهم والأهداف المرجوة مع مؤشرات رقمية

1. التمويل الوطني المستدام: جمع 60-100 مليون دولار في المرحلة الأولى، ورفع الرقم إلى 200 مليون دولار خلال سنتين، مما يعادل حوالي 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي المقرر لسوريا 2025

الموجه للإفاق التتوي.

2. تعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي: زيادة الاستثمارات الخاصة بنسبة 15-20% خلال 3 سنوات،

وخفّض 50-70 ألف فرصة عمل مباشرة.

3. المشاركة المجتمعية والتفاهك الاجتماعي: مشاركة 500 ألف مواطن في برامج إعادة الإعمار،

والصحة في إشلاء 30 ألف وحدة سكنية.

4. الخبرات والتجارب الحولية: تحقيق 95% نسبة شفافية في صف الأموال، وتقليل الهدر المالي إلى

أقل من 5%.

5. تعزيز الاقتصاد الحقيقي: زيادة الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات المستهدفة بنسبة 7-10% خلال

سنتين، وتوفير 70-100 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة.

النتائج المتوقعة على الاقتصاد الكلي

رفع معدل النمو الكلي بنسبة 4-3 سنوياً.

توفير 150-200 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة خلال السنوات الثلاث الأولى.

زيادة حل الأسرة المتوسط بنسبة 15-20% نتيجة الوظائف والشاريع المحلية.

خفض المديونية على التمويل الخارجي بمقدار 2-3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال 5 سنوات.

6. التجارب الدولية الصالحة

صندوق التنمية السعودي: تمويل مشاريع ضخمة في مجالات الإسكان والتعليم والصحة، ساهم في تحسين

البنية التحتية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

صندوق إمارة دبي: دعم مشاريع الكهرباء والمياه والتعليم بعد الحرب، وتحسين الظروف

العيشية للمواطنين رغم التحديات الأمنية.

صندوق التنمية الفلسطيني: تمويل مشاريع التنمية في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك التعليم

والصحة والبنية التحتية، مع تحسين مستوى المعيشة.

7. التحديات

العقوبات الاقتصادية التي قد تعيق التمويل الخارجي.

الظروف الأمنية في بعض المناطق المقتضرة التي قد تؤخر تنفيذ المشاريع.

البيروقراطية التي قد تبطل الإجراءات الإدارية وتؤثر على سرعة التنفيذ.

8. الخلاصة

يمثل صندوق التنمية السوري خطوة استراتيجية نحو إمارة بنم سوريا وتعزيز تنميتها المستدامة.

التكيز على التمويل الوطني والمشاركة المجتمعية يتيح تحقيق أهداف الصندوق في تحسين البنية

التي وتوفير فرص العمل وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. وبالرغم من التحديات القائمة، تبقى

الفرصة متاحة لتحقيق النجاح من خلال التخطيط الاستراتيجي والتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع

الوطني، مع ضمان الشفافية والكفاءة في إدارة الموارد.

الرابط الرسمي للمقال



SCAN TO READ

اقرأ المقال على الموقع

Read Article on Website

syriamorse.com/?p=3186